

العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (مع الإشارة للجزائر)

بعلوج بولعيد*

ملخص

العولمة المالية هي حرية حركة رؤوس الأموال وخاصة الاستثمارات في الأسواق المالية (الاستثمارات المحفزية) أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبداية للطرق السابقة التي ظهرت عدم فاعليتها كالمعونات والقروض.

لذا فإن جميع الهيئات العالمية الخاصة بالنظام الرأسمالي تركز على تطبيق مفهوم اقتصاد السوق وضرورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وحرية تحرك رؤوس الأموال للتغلب على مشاكل التنمية في الدول النامية.

في هذه المقالة نحاول الإجابة على السؤال التالي:

هل فعلا الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تحل مشكلة فجوة العجز في التمويل وانخفاض الموارد المحلية المتمثلة في المدخرات ، أم أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق هذا الهدف لأنها تنتزع في المناطق والدول التي لها مناخ استثماري يسمح بتحقيق عائد مرتفع للشركات المتعددة الجنسيات وليست تهدف إلى تحقيق التنمية في الدول الفقيرة.

ABSTRACT:

Financial globalization is the free flow of capitals such us investments in stock markets (portfolio investment) or foreign direct investment as alternatives to the previous methods like financial loans and economic aids most of the international liberal institution concentrate on the economy market and the necessity to adhere to the world trade organization (w.t.o) and the free flow of capital to solve the problems of development.

In this article we try to answer to this question.

Does foreign direct investment really can solve the problem of the shortage of financial resources and the diminution of local savings or these foreign directs investments do not solve this problem because they go to the regions which has a good investment climate to encourage the multinational firms to have a high profit and not to solve the problems of developments in the poor countries.

1- تعريف العولمة

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة

إن مفهوم العولمة الذي أصبح متداولاً في السنوات الأخيرة هو مصطلح قياسي⁽¹⁾ يشمل كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وهذه الكلمة يقابلها باللغة الإنجليزية "Globalisation" وبالفرنسية "Mondialisation" وقد استعمل الأستاذ إسماعيل صبري ترجمة أخرى بالعربية وهي كلمة "الكوكبة"⁽²⁾ أو الكونية" وقد عرفها كما يلي: "المقصود بالكوكبة هو التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية".

وقد عرفت أيضا العولمة⁽³⁾ بما يلي: "استخدام كلمة عولمة في مقابل "Globalism" ويقصد بها اتجاه الحركة الحضارية نحو سيادة نظام واحد تقوده في الغالب قوة واحدة، أو بعبارة أخرى استقطاب النشاط السياسي والاقتصادي في العالم حول إدارة مركز واحد من مرتكز القوة في العالم والمقصود طبعاً قوة الولايات المتحدة الأمريكية".

وفي هذا الإطار يجب أن نفرق⁽⁴⁾ بين ما هو عالمي وما هو عولمي، فالعولمة لا تعني العالمية "Universalism" تماماً، فحسب رأي الجابري أن هذه الأخيرة تمثل طموحاً نحو الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، ومن ثم فهي تفتح العالم على ما هو عالمي وكوني أما العولمة "Globalization" فهي إقصاء لكل ما هو خصوصي وبالتالي فرض لإرادة الهيمنة.

وفي هذا المعنى يشير الجابري⁽⁵⁾ إلى أن: "العولمة إرادة للهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي. أما العالمية فهي طموح إلى الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي: العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتح على ما هو عالمي وكوني". وتحديدًا في المجال الثقافي يرى أن "العالمية هي إغناء للهوية الثقافية، أما العولمة فهي اختراق لها وتمييع".

وما يهمنا في هذه الدراسة ليس الجانب اللغوي ولكن الجانب الاصطلاحي وخاصة من الجهة الاقتصادية وقد عرف الأستاذ محمد الأطرش العولمة⁽⁶⁾ الاقتصادية كما يلي: "تعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوي العالمية ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح الأسواق سوقاً واحدة كسوق القومية"، وهذه الظاهرة قديمة فهي مرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي، ومنذ التسعينات أخذت منحى آخر وهو تقليص دور الدولة وإلغاء الحواجز السياسية والاقتصادية والثقافية وحلت الشركات المتعددة الجنسيات محل الدولة القومية.

وموقف المفكرين في هذا الموضوع هو متباين فهناك من يرى أن نتائجها إيجابية وفئة أخرى ترى بضرورة التفاعل معها رغم ما فيها من مزايا وعيوب وفئة أخيرة ترى أنها سلبية ويجب العمل على التخلص من قيودها. إلا أن عملية العولمة من الجانب الاقتصادي بالنسبة للدول النامية سبقتها إجراءات أخرى كانت مفروضة عليها من طرف الهيئات المالية الدولية والمتمثلة في التصحيح الهيكلي الذي نحاول التعرض إلى جوانبه باختصار .

1.1-التصحيح الهيكلي

إن الظروف الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية خلال عقد الثمانينات وبعد تفاقم أزمة المديونية التي جعلت العديد من دول العالم الثالث عاجزة عن تسديد أقساط اهتلاك القروض أو بصور أدق عن دفع حتى الفوائد المترتبة على قروضها القديمة وبالتالي فإن بديل التمويل عن طريق القروض ثبت فشله وإن المؤسسات المالية الدولية لا يمكن أن تستمر في هذا الطريق جعل أغلبية الدول النامية تسائر شروط المؤسسات الدولية وتطبق برامجه.

1-2 برامج التصحيح الهيكلي

إن وضعية الإفلاس التي يعيشها القطاع العمومي في الدول النامية ونظرا لحاجتها الماسة إلى الموارد الخارجية لتمويل احتياجاتها جعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمنح قروض للدول النامية يشترط شروط اقتصادية ومالية على الدول المدينة تسمى "بالتعديل الهيكلي أو التثبيت" وهذا يسمح لها بتحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها (7).

يعرف برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على أنها جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء، باقتراح خبراء في شؤون النقد والمال ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال (ص.ن.د.و.ب.د)، وكل ذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار. ومضمون برنامج التكيف الهيكلي يشمل ما يلي (8):

أ- الإصلاح الهيكلي: يشمل مجموعة من الإجراءات التي يرى صندوق النقد الدولي أنها ضرورية لتحقيق توزيع أمثل للقضاء على تشوهات الأسعار وأهم التوصيات هي:

ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهذا بالعودة إلى الخصصة، تحرير الأسعار، تشجيع الاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي.

ب- السياسة المالية: كانت توصيات الصندوق في هذا المجال تتمثل في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وهذا بتخفيض مستويات النفقات العامة تحسين النظام الضريبي، رفع أسعار المنتجات والخدمات العامة وإزالة الدعم السلي... إلخ⁽⁹⁾.

ج- السياسة النقدية: تتمثل في الإجراءات التالية:
رفع أسعار الفائدة وجعلها تعكس حقا ندرة المدخرات المحلية، تحليل السقف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي، التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

د- إصلاح السياسة التجارية وإدارة المديونية: وهذا بغرض تقليص الواردات وتشجيع الصادرات بغرض تأمين المزيد من العملة الصعبة لمواجهة خدمات المديونية وأهم هذه الإجراءات تتمثل في:

إلغاء القيود على التجارة الخارجية وتحريرها من احتكار الدولة لها، ترشيد قطاع التعريف الجمركية، تخفيض قيمة صرف العملة للوصول إلى قيمتها الحقيقية السائدة في السوق وهذا بإتباع نظام الصرف العائم وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي، ترشيد شروط الاقتراض الخارجي و تسهيل تدفق الموارد الميسرة، وبطبيعة الحال فإن البديل الجديد للتمويل هو أن تعتمد الدول النامية على حرية حركة الأموال وبمعنى آخر العولمة المالية لكي تحقق أهدافها التنموية ، والآن نحاول التعرض إلى العولمة المالية وآلياتها وأهدافها.

3-العولمة المالية

من بين تجليات العولمة الاقتصادية العولمة المالية التي يقصد بها حرية تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد أو شرط، وما يلاحظ أن الأموال المتوفرة في البنوك العالمية ومؤسسات وصناديق التأمين سمحت بزيادة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين ، لذا فإن حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثمارها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية أفضل من بقائها أو استثمارها بمعدلات منخفضة في الدول المصدرة لهذه الأموال، كما أن العولمة المالية قد استحدثت معها أدوات مالية جديدة كالمبادلات swaps والخيارات options، المستقبلات futures إضافة إلى الأدوات التقليدية المتمثلة في الأسهم والسندات. وبطبيعة الحال فإن العولمة المالية وفق نظرة المؤسسات المالية تحقق العديد من المزايا والمتمثلة فيما يلي:

* تسمح للدول النامية بالحصول على مصادر تمويل من الأسواق المالية الدولية لتغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية وهذا ما يسمح لها بزيادة استثماراتها المحلية ومعدل نموها.

- * يمكن أيضا الاعتماد على طرق الاستثمار الأخرى كالأستثمارات الأجنبية المباشرة والأستثمارات في المحافظ المالية لتفادي المخاطر الناجمة عن التمويل بواسطة القروض.
- * الحصول على الأموال بتكاليف منخفضة لوجود المنافسة بين الممولين.
- * يمكن الحد من هروب الأموال إلى الخارج بتحديث النظام المصرفي والمالي وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني.
- * تساعد الأستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والخبرة في الإدارة والتسيير.

3-1 المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات

إن حرية الاستثمار المباشر والإجراءات المتعلقة بها كانت محل خلاف بين دول العالم والمتمثلة في رؤية المستثمر الأجنبي في القيام بأي نشاط في البلد المضيف، إلا أن رؤية المنظمة العالمية للتجارة هو أن قيام الدول ببعض التحفيزات للمستثمرين المحليين قد يشوه حرية التجارة، لذلك تعرضت إلى هذا الموضوع في اجتماعاتها المختلفة تحت اسم

"L'accord Sur Les Mesures Concernant Les Investissements et Liées Au Commerce" إن تجربة الجات حول ممارسة حرية التجارة، أثبتت أنه في بعض الأحيان قد تقوم الدولة بسن قوانين أو تنظيمات وطنية تخص قطاعا معينا على أساس أنه لا يدخل في إطار التجارة الدولية، ولكن في الحقيقة قد يؤثر على حرية التجارة الدولية، ومثال ذلك القوانين الخاصة والتنظيمات الوطنية للاستثمار ونكتفي فقط بذكر الجوانب السلبية⁽¹⁰⁾.

3.2- الجوانب السلبية لهذه الاتفاقية

- إن محتويات هذا القانون يسمح للشركات الأجنبية بالاستفادة من الميزة أو الميزات النسبية التي تتمتع بها الدول النامية لصالحها وهذا يتناقض مع الأسس النظرية التي قامت عليها.
- المنظمة ما عدا إذا كانت هناك شروط التعاقد تأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين.
- إن المنافع والأضرار المترتبة على قبول تحرير الأستثمارات ليست واضحة مقارنة بالنتائج المترتبة عن تخفيض الرسوم أو تخفيف القيود على استيراد الخدمات.
- ما يلاحظ هو أن هذه الشروط السابقة تقلص من سيادة الدولة القومية وهذا بالحد من سلطتها لاتخاذ القرارات المناسبة لصالح اقتصادها الوطني، أو توفير فرص الشغل لمواطنيها أو تصحيح اختلال في ميزان مدفوعاتها.

- يرى البعض أن هذه الاتفاقيات متكافئة لأن حرية الاستثمار متاحة في الاتجاهين أي سواء كان الاستثمار لدولة متقدمة في دولة نامية أو العكس، فهذه الحجة باطلة نظرا لعدم تكافؤ التأثيرين وأن الدول النامية " كالفطية " مثلا باستثماراتها في الخارج لا تشكل تهديدا للدول القوية بينما العكس صحيح.
- هذه الاتفاقية لا تنتظر إلى الطرف الآخر " الشركة الأجنبية " وما تقوم به من أعمال في الدولة المضيفة قد تسبب حقا تشوه وتقييد مسار التجارة الدولية، وبالتالي لم تحد من تصرفات هذه الشركات الدولية، مثل منعها من اقتسام الأسواق أو احتكارها أو التلاعب بالأسعار أو احترام حقوق العمال واحترام قوانين الدولة المضيفة.
- إضافة إلى ذلك هناك اتفاقية أخرى خاصة بحماية الملكية الفكرية " الخاصة ببراءة الاختراع وحقوق المؤلف والعلامات التجارية " ازدادت حمايتها من عشرة إلى عشرين سنة، هذه الحقوق 80% منها غالبية ملكيتها للشركات المتعددة الجنسيات و 95% منها لا تستخدم في الدولة التي نشأت فيها، هذه الاتفاقية تخدم الشركات الأجنبية وتؤخر نقل التكنولوجيا للدول النامية وجعل تكلفتها باهضة في حالة استعمال براءة اختراع، إضافة إلى ذلك فإن اتفاقية الجات بكاملها تعتبر هدية قدمت للشركات المتعددة الجنسيات لأنها هي المستفيد الأول من حرية تجارة السلع والخدمات وكذلك اتفاقية حماية الملكية الفكرية والاستثمارات لأن نصيبها في هذه الأنشطة كبير.
- إن هذه التدابير تصب أساسا في خدمة الشركات المتعددة الجنسيات وهذا نظرا لما تقوم به من عمليات استثمارية دون تمكن الدول النامية من الاستفادة منها، وهذا نظرا لحريتها في الاستيراد في التصدير دون قيد أو شرط يجعلها تمارس النشاط الاستثماري في سوق احتكارية لأن الموارد موجهة للدول قليلة جدا مقارنة بما يخصص لها.
- كما أن هذه الشركات في غالبية الدول النامية تقوم بالاستثمارات في قطاعات تم التخلي عنها في الدول المتقدمة، وهي في الغالب المنتجات التي تتطلب كثافة اليد العاملة، وكذلك الصناعات الملوثة للبيئة.
- أن أغلبية هذه الشركات في العالم الثالث لا تحترم قوانين العمل والضمان الاجتماعي وبالتالي فهي تتملص من التزاماتها تجاه العمال والمجتمع ككل.

4-تقسيم الاستثمارات

إن أهم مظاهر واتجاهات التحرر المالي هو فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمالية "المحفظة" الطويلة والقصيرة الأجل، ويقوم بهذا الدور الشركات المتعددة الجنسيات.

4.1- الاستثمار الأجنبية المباشرة

وتعرف الاستثمارات المباشرة، هو الاستثمار الأجنبي في موجودات في دول أخرى يكون للمستثمر دورا فعالا في إدارة موجوداته ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو مشاركات أو اندماجات مع شركة وطنية... إلخ، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدولة المضيفة. الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقدم لهذه العمليات في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركة الأم أو المؤسسات المالية وعادة ما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات باستثماراتها في دول تتوفر على الموارد الطبيعية والسوق والموارد البشرية الكفوة للقيام بعملية الإنتاج.

4.2- الاستثمار المالي "المحفظة"

أما الاستثمار المالي "المحفظة" فإنه الاستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية. وهذا الاستثمار مرتبط بأسواق الأوراق المالية بوصفها القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار. وهذان النوعان من الاستثمارات هما إحدى إنتاجات العولمة التي تستند على نظرية التدويل ونظرية الشركة المتعددة الجنسية.

4.3- أهداف الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية

بالمقابل إن هذه العمليات تحقق للدول المضيفة بعض الأهداف مثل التشغيل ونقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية ومهارة العمال، كما أنه يدعم التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة على المستوى الكلي والجزائر، ويزيد من مساهمتها في الإنتاج والسوق الدولية.

لذلك فإن الدولة المضيفة عادة ما تقدم تحفيزات لهذه الشركة، وأهمها:

- الحوافز المالية في الضرائب، الإعفاءات الضريبية، التسهيلات المحاسبية في حساب الاهتلاك، تخفيض مساهمات الضمان الاجتماعي، الاستثمارات في الصادرات والواردات.
- حوافز مالية الأعمال، المنح الحكومية، الضمانات، القروض الداعمة، عمليات التمويل والمساهمة في دعم سعر الصرف... إلخ.
- حوافز أخرى، إعانات، النية التحتية، تقديم الخدمات من اتصالات من ماء ونقل وكهرباء.

لذلك فأهداف كل طرف تناقض الآخر، فالشركات المتعددة الجنسيات تحاول تعظيم أرباحها مع التقليل إلى أدنى حد المخاطر التي تتعرض لها التي تم ذكرها سابقا. أما الدولة المضيفة تهدف إلى تعظيم منفعتها الوطنية مقابل تقديم أقل مستوى من التكاليف.

5- حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن التنافس الحاد بين دول العالم الثالث ومحاولتها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها لم يؤدي إلى القضاء على الفجوة المالية بل إن الاستثمارات كانت ضئيلة ويمكن اختصارها في المعلومات التالية:

خلال عقد التسعينات كانت حصة الدول الصناعية الخمس الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، و أوروبا واليابان) في المتوسط أكثر من 75% ورغم زيادة حصة الدول النامية من الاستثمارات فإن 75% منها لصالح 10 دول ناشئة أو صاعدة (الأرجنتين، شيلي، الصين، الهند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، المكسيك، وتايلنديا) وتقريبا نفس الوضعية السائدة حاليا مع ملاحظة زيادة حصة الصين بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وقبولها بكل القوانين.

ما نلاحظه بوضوح عن الإحصائيات السابقة أن نصيب 20% من البشرية هو 75% من الاستثمارات وأن 80% الأخرى نصيبها في المجموع 25%، وهي تقريبا نفس النسبة الخاصة بتوزيع الثروة في العالم بعد انتشار العولمة والمتمثلة في أن 20% يحصلون على 80% من الثروة العالمية.

جدول (1) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1989-2000)

المبالغ : ملايين الدولارات

2000	1999	1998	1997	1996	1995	94-89 متوسط	
1005.2	829.8	483.2	271.4	219.7	203.5	137.1	الدول المتقدمة
240.2	220	188.4	187.4	152.5	113.3	59.6	مجموعة الدول النامية
8.2	9	7.7	7.2	5.6	4.7	4	أفريقيا
86.2	110.3	83.2	71.2	51.3	32.3	17.5	أمريكا اللاتينية والكاريبي
143.8	100	95.9	107.3	94.5	75.9	37.9	آسيا والباسيفيك
143.5	99.7	95.6	107.2	94.4	75.3	37.9	آسيا

3.4	0.9	6.6	5.5	2.9	-	2.2	غرب آسيا
2.7	2.6	3.0	3.2	2.1	1.7	0.4	وسط آسيا
137.3	96.2	86.0	98.5	89.4	73.6	35.1	جنوب وشرق وج.ش آسيا
3.0	3.1	3.5	4.9	3.7	2.9	0.8	جنوب آسيا
0.3	0.3	0.3	0.1	0.2	0.6	0.2	الباسيفيك
2.0	2.7	1.6	1.7	1.1	0.5	0.2	دول أوروبية نامية
25.4	23.2	21.0	19.2	12.7	14.3	3.4	وسط وشرق أوروبا

Source: UNCTAD investment report 2001. -(11)

4.1- تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول العربية

حسب تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار الأخير، بلغ حجم إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2002 حوالي 4,53 مليار دولار مقابل 6,72 مليار دولار سنة 2001 وهذا بانخفاض بنسبة 33%، وهذه التدفقات تشكل 0,70% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و2,80% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية⁽¹¹⁾.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والدول العربية:

ومن سنة 1995-2002 بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي وبقيمة 36,6 مليار دولار، ونصيب الجزائر من هذه التدفقات هو 1065 مليون دولار سنة 2002 عوض 1196 مليون دولار سنة 2001.

يوضح الجدول الموالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة للبلدان العربية خلال الفترة 1995-2002

جدول (2) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة للبلدان العربية خلال الفترة 1995-2002

القيم بملايين الدولارات

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
IDE نحو البلدان العربية	25	270	260	501	507	438	1196	1065

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) تقرير الاستثمار الدولي 2002-2003

فحسب تصريح السيد كريم جودي الوزير المكلف المساهمات وترقية الاستثمارات أنه خلال سنة 2003 بلغ عدد المشاريع المصرح بها 7200 مشروع بقيمة 490 مليار د.ج منها 83 مشروعا استثمارا بقيمة 2.5 مليار د.ج أي أن القيمة الباقية للاستثمارات الأجنبية تساوي 488.5 مليار د.ج، فإذا افترضنا أن الدولار يسوي 70 د.ج فإن هذه الاستثمارات تساوي تقريبا 7 مليار دولار وهذه بطبيعة الحال ليست خاصة بهذه السنة فقط، وفي هذه السنة رتبت الجزائر في المرتبة الثالثة في جذب الاستثمارات الأجنبية بعد جنوب افريقيا ومصر.

فقد التزمت في سنة 2005 المؤسسات الأمريكية بالتوظيف خارج قطاع المحروقات 5 مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة، ومن بين هذه الاستثمارات نذكر أن حجم العقود الذي أبرمته الشركات الجزائرية مع نظيراتها الفرنسية بلغ أكثر من مليار دولار أغلبيتها في مجالات المحروقات، الصناعة الصيدلانية والكيميائية وصناعة المواد الغذائية وكذلك عودة شركة ميشلان الفرنسية لإنتاج العجلات المطاطية لفتح مصنعها الذي كان مغلقا لمواصلة عملية الإنتاج لتغطية الطلب المحلي وبغرض التصدير.

أما حجم الاستثمارات العربية البينية فهي جد متواضعة، أما حجم الفوائض المالية العربية فتقدر بين 700-800 مليار دولار، فعملية حسابية بسيطة نجد أن كل دولار عربي جرى استثماره في الوطن العربي يقابله ما يقارب 60-70 دولار تم توظيفها في الأسواق المالية.

ورغم ما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات وتحقيق توازن اقتصادي ومالي، وتحسن احتياطي الصرف الذي بلغ 32,9 مليار دولار سنة 2003، مستوى تضخم منخفض 2,8%، كذلك تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام "PIB" بـ 6%، انخفاض مستوى المديونية الأجنبية إلى 22 مليار دولار، ومديونية داخلية إلى 911 مليار دينار، وانخفاض مستوى البطالة إلى 23,3% بعد أن قاربت 30% في بداية التسعينات، والجزائر مازالت تقوم بالإصلاحات اللازمة في القطاعات الأخرى، وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2003 مستوى منخفضا إذ بلغ قيمة 640 مليون دولار تقريبا كان في قطاع الاتصالات ومصنع الإسمنت بولاية لمسيلة.

ورغم كل ذلك فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية هي دون مستوى طموحات الجزائر وأن أغلبيتها في ميدان المحروقات، حتى ولو أن الاستثمار فيها يسمح باستعمال الموارد المحلية في استثمارات أخرى، وحاجة الاقتصاد الجزائري هو الاستثمار والشاركة في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتجدد مواردها وتسمح بانطلاق الآلة الإنتاجية الجزائرية في كل القطاعات.

مساوئ الاستثمارات المباشرة

- يرى معارضو الاستثمارات المباشرة أن مساوئها تتمثل فيما يلي:
- من بين الأضرار الأساسية لهذه الشركات (13) هو أنها أصبحت تواجه معارضة كبيرة في بلدانها في بعض القطاعات الصناعية التي أصبحت سببا في حدوث مشاكل بيئية و هذا ما جعلها تقوم بنقل هذه الصناعات إلى الدول النامية، ومن بين النتائج الملاحظة على مستوى عالمي هو مشكل ارتفاع درجة الحرارة أو التلوث الهوائي بسبب بعض الغازات ومن أهمها ثاني أكسيد الكربون وهذه النقطة هي محل اختلاف بين الدول النامية والمتطورة، كما أن هذه الشركات أحدثت مشاكل بيئية أخرى ناتجة عن انتهاك الموارد الطبيعية ومنها (14):
- الزحف على الأراضي الصالحة للزراعة والغابات وهذا بإقامة مشاريع جديدة، مدن، موانئ، طرق وحفر مناجم... إلخ، وهذا ما يؤدي سنويا إلى تخفيض المساحة الصالحة للزراعة.
- زيادة معدل التلوث والفساد في المياه والتربة وبالتالي فإن كل ما يحصل عليه من هذه الأرض يعد مسموما وملوثا.
- ظلت هذه الشركات هي المسيطرة على التجارة والتعامل في الموارد والخامات الثمينة وبالتالي فهي تستطيع التحكم في المنتج النهائي أو المنتجات الوسيطة وكذلك الدول التي تباع لها هذا المنتج، ماعدا البترول قبل حرب الخليج تقريبا نظرا لوجود منظمة الأوبك، كما أنها تحاول استنزاف الموارد الطبيعية للدول في أقرب وقت ممكن نظرا لنوعيتها الجيدة وسهولة الشحن والنقل والقيام بتصديرها بأسعار عالية.
- إن تحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية من الصعب تحقيقها نظرا لاحتكارها من طرف هذه الشركات ووجود مراكز البحث في الدول الأصلية، كما أن التكنولوجيا التي تحول إلى الدول النامية هي تكنولوجيا تعتبر مستهلكة أي قديمة تجاوزها الزمن في الدول المتقدمة ونظرا لعدم صلاحيتها في هذه الدول ووجود بدائل أخرى أفضل منها فإنها تباع بأسعار باهضة، كما أنه من بين الشروط الأخرى الناتجة عن تسويق التكنولوجيا هو عدم السماح للدول المتحصلة عليها أن تقوم بتحويلها أو تصدير منتجاتها إلى الخارج لأن ذلك يتناقض من مصالح الشركات التي تحاول السيطرة على ما لديها من معلومات وهذا لكي تضمن بقائها مدة أطول في الدول المضيفة (15).
- إن الفكرة القائلة بأن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى القضاء على البطالة غير صحيحة لأن المتعارف عليه حاليا أن الكثير من الشركات الضخمة في حالة إدماجها أو ابتلاعها لشركات أخرى في الغالب تكون مصحوبة بتسريح العمال في الدول المتقدمة وكذلك النامية، أما التنافس بين الدول النامية على

استقطاب الاستثمارات الأجنبية جعلها تقدم تنازلات كبيرة حول حقوق العمال، وتقدم تسهيلات ضريبية وهذا ما يؤدي إلى استغلال العمال بحصولهم على أجور لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور، فمثلا شركة NIKE المختصة في إنتاج الأحذية والتي يصل سعرها إلى 150 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا تقوم بتشغيل 120 ألف عامل وعاملة بإندونيسيا يعملون لدى الموردين بأجر يقل عن 3 دولارات في اليوم وهذا الأجر لا يسد الرمق إلا بالكاد فهو يساوي الحد الأدنى للأجر المقرر قانونيا ونفس الشيء بالنسبة لحوالي 80 مليون عامل، وكل هذا من أجل تحقيق أهداف الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة لكي تحافظ على قوتها التنافسية، كما أن هؤلاء العمال يعملون 6 أو 7 أيام في الأسبوع ويسكنون بنايات غير لائقة بالمصنع تقفل أبوابها ليلا كما لو كانت سجنا، أما في الصين التي بها 150 ألف مصنع بالشراكة مع ممولين أجنبية يعمل بها العامل 15 ساعة في اليوم، كما أن هؤلاء العمال يمنعون من ممارسة نشاطاتهم النقابية وفي حالة محاولة القيام بذلك فإنهم يطردون أو يعذبون أو يقتلون⁽¹⁵⁾.

- أما أن الشركات المتعددة الجنسيات فلا توجه استثماراتها للقطاعات التي تحتاجها الدول النامية ولكنها تختار القطاعات التي تحقق لها أعظم ربح وأقل مخاطرة وبالتالي تستثمر في المشاريع التي تحقق مردودا مرتفعا في أقل وقت ممكن وهذا مثل الخدمات المالية والسياحة وغيرها.
- النقطة الأخيرة أن هذه الشركات تستفيد من استعمال الموارد المحلية بأقل تكلفة ممكنة مع استعمال اليد العاملة الرخيصة والاستفادة من الموقع بغرض التصدير لتعظيم أرباحها كما أن الأرباح التي تحققها تقوم بتحويلها إلى الخارج وليس للدول المضيفة بغرض إعادة استثمارها.
- تمارس هذه الشركات نشاطاتها في ظل وجود دعاية إعلامية كبيرة تؤثر على سلوك المستهلكين وتغير من أذواقهم نتيجة للدعاية القوية لترويج السلع التي تنتجها.
- تستنزف هذه الشركات الثروات الطبيعية بما في ذلك حصة الأجيال القادمة كما أنها تقوم بجذب العمالة الماهرة والقدرات العلمية التي لا تستطيع بلدانهم توفير الظروف الملائمة لإظهار إبداعاتهم وبالتالي تختفي الإطارات القادرة من الدول النامية التي من المفروض أن تقوم بعملية التنمية.
- تمارس هذه الشركات أعمالا غير مقبولة قانونا كالرشوة ومحاولة التدخل في الشؤون السياسية للدول المضيفة ومثال سالفدور ألندي في الشيلي أحسن دليل على ذلك، وهذا لأن في الدول الديمقراطية السوق التي تقود السياسة وليس العكس وبالتالي فإنه كلما اتسع السوق وأصبح عالميا كلما انتقلت مصادر السلطة

والحكم من الحكومات الوطنية إلى الشركات العالمية؛ وعن هذا الموضوع يقول الكاتب وليم جرايد في كتابه⁽¹⁶⁾ "من سيخبر الشعب" "Who Will Tell The People" ما يلي:

"إن المصادر المالية الضخمة للشركات وتعدد مصالحها والكفاءات التي تعمل لها تمثل ذخيرة كبيرة تعمل في الوقت الحالي بكل طاقاتها على توجيه سلطات الحكم على الوجهة التي تخدم برامجها المعلنة والخفية تمثل ذخيرة كبيرة تعمل في الوقت الحالي بكل طاقاتها على توجيه سلطات الحكم على الوجهة التي تخدم برامجها المعلنة والخفية. إن هذه الحقيقة المؤسسية الجديدة هو المحور الذي يتحطم عليه مبادئ الديمقراطية المعاصرة ، فهذه الشركات وجدت لتضخم أرباحها لا أن تخدم طموحات المجتمع ، فهم يقادون من قبل رؤساء ومالكي هذه الشركات ولا يوجه هؤلاء طموحات المجتمع".

- صناعات الملوثة للبيئة.
 - أن أغلبية هذه الشركات في العالم الثالث لا تحترم قوانين العمل والضمان الاجتماعي وبالتالي فهي تتخلص من التزاماتها تجاه العمال والمجتمع ككل.
- لذلك يمكن القول أن السيناريو الخاص بالعولمة المالية قد ساهمت المنظمة العالمية للتجارة لتجسيده بقوة القانون ولصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

الخاتمة:

إن العولمة المالية رغم ما قيل عنها أنها تسمح للدول النامية بتحقيق التدفقات المالية المطلوبة لتغطية احتياجاتها المالية وقيامها بالتنمية المناسبة لها، نراها أنها لا تحقق هذا الهدف لأن الاستثمارات الأجنبية 75% منها يكون بين الدول المتقدمة وأن النصيب الباقي يكون موزعا بين عدد من الدول النامية بصورة غير طبيعية، وهذه الدول هي التي لها إمكانيات ومناخ استثمار يتماشى مع مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، ويبقى السؤال المطروح هو أن الكثير من الدول النامية لا تستفيد من هذه الاستثمارات، ولهذا فإن على هذه الدول أن تبحث عن بدائل أخرى لتغطية هذا العجز.

كما أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر مثلا تكون في قطاع المحروقات والاتصالات وقطاعات أخرى تتماشى مع أهداف الشركات المتعددة الجنسيات لذا فإن على هذه الدول النامية أن تعتمد على إمكانياتها الخاصة أولا لتحقيق التنمية وليس على الشركات الأجنبية.

المراجع:

- (1) الجيلالي حلام: العولمة والهوية الثقافية، فعاليات الملتقى الدولي "الجزائر والعولمة" جامعة منتوري قسنطينة قسم علم الاجتماع، 22-23 نوفمبر 1999، ص 112.
- (2) إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، ص 45
- (3) عبد الصبور شاهين: "العولمية" جريمة تذويب الأصالة، مجلة المعرفة، العدد 48 يونيو/يوليو 1999، ص 48.
- (4) علي غربي: العولمة وتجلياتها، فعاليات الملتقى الدولي "الجزائر والعولمة" جامعة منتوري قسنطينة قسم علم الاجتماع، 22-23 نوفمبر 1999، ص 314.
- (5) الجابري محمد عابد: "في مفهوم العولمة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 2، 1998.
- (6) محمد الأطرش تحديد الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مركز دراسات للوحدة العربية، العدد 260، 2000/10، ص 29.
- (7) توهامي، قيرة ودليمي: العولمة والاقتصاد الغير رسمي، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة 2004 ص ص 57-62.
- (8) عبد الحق بوعتروس: سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر "الإنجازات والتحديات" الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 29-30 أكتوبر 2001.
- (9) ضياء مجيد الموسوي: الإصلاح الهيكلي وتحديات العولمة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 29-30 أكتوبر 2001.
- (10) بعلوج بولعيد: المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 22-23 أبريل 2003.
- (11) UNCTAD investment report 2001.
- (12) بعلوج بولعيد: معوقات الاستثمار في الجزائر الملتقى الدولي حول: البحث عن سبل تنشيط وترقية الإستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية-حالة البلدان العربية والجزائر - المركز الجامعي سكيكدة الجزائر 2004.
- (13) إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، ص 67.
- (14) دافيد برايبروك: للقيم الأخلاقية في عالم المال والأعمال، ترجمة صلاح الدين الشريف، مكتبة الأنجلو المصرية الجزء الثاني، القاهرة 1986، ص ص 904-905.
- (15) هانس-بيرمارتين، هارالد شومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة 164، أكتوبر 1998، ص ص 264-267.
- (16) Christopher Tugendhat: The Multinationals, Penguin Books, 1974, pp 217-230.